دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

الباحث: خلدون خليل منديل
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص:

تُعد الشركات متعددة الجنسيات من ركائز النظام العالمي الجديد، يهدف البحث إلى إيضاح دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي في الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦). توصل البحث في مجال التحليل القياسي الى: أنَّ زيادة الشركات متعددة الجنسية بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يؤدي إلى: زيادة عدد المشاريع الاستثمارية بمقدار (1.022) مشروع، وزيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية بمقدار (٠,٠٠٣) مليون دولار وزيادة عدد الوظائف في المشاريع الاستثمارية بمقدار (٠,٠٠٣) وظيفة، وزيادة إجمالي الصادرات بمقدار (0.876) مليون دولار، وأن زيادة الشركات متعددة الجنسية تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي الوارد الى الإمارات العربية المتحدة الا ان اختبار(F) غير معنوي إذ كانت قيمة (sig) أكبر من (0.05)، وأوصى البحث بضرورة تنمية و تشجيع برامج الاستثمار في القطاعات الأخرى غير القطاع النفطي في والإمارات العربية المتحدة، وسياسة الحماية أمام الشركات الاستثمارية في المجالات والأنشطة المنتجة محلياً، والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية التي تساهم في دخول الشركات الاستثمارية.

The role of multinational companies in attracting foreign investment to the United Arab Emirates for the period (2003-2016)

Abstract:

Multinationals are the pillars of the new global order. The aim of the research is to clarify the role of multinationals in attracting foreign investment in the UAE for the period 2003-2016. The research in the field of standard analysis concluded that the increase of multinational companies in one unit with the stability of other factors will lead to: an increase in the number of investment projects by (1.022) projects, an increase in the cost of investment projects by (0.003) million and an increase in the number of jobs in projects (0.003) and increase the total exports by (0.876) million dollars, the increase of multinational companies lead to increase foreign investment in the United Arab Emirates, but the test (F) is insignificant as the value of (sig) greater than (0.05)), And recommended the research need to develop and encourage Investment programs in the sector.

المقدمة:

ظهرت الشركات عابرة للقومية كقوة اقتصادية ممثلة من أهم ملامح النظام الاقتصادي الجديد المتمثل بالعولمة من خلال ضخامة استثماراتها، وأصبحت محركة للنظام الاقتصادي والسياسي للبلدان من خلال تأثيرها في صنع الأَحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، فهي ذات أَنشطة دولية وكيانها يخترق كافة مناطق السيادة الوطنية، فضلا عن السيطرة التامة على الأسواق الدولية وتقسيمها للعمل الدولي.

كانت البلدان العربية أَقل بلدان العالم ثقة في استثمارات الشركات متعددة الجنسية وأقلها جذباً لأَنشطتها، الى أن غيرت من وجهة نظرها تجاه تلك الشركات لتصبح أداة لاندماجها مع الشبكات العالمية المتخصصة في عمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع، وعملت على تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الخارجية عن طريق فسح المجال أَمام دخول رؤوس الأَموال الأَجنبية ومنح المستثمرين حوافز مادية ومعنوية وخفض الضرائب والرسوم الملقاة على عاتقهم.

تعمل الشركات متعددة الجنسيات على زيادة تدفقات الاستثمار الأَجنبي المباشر إلى البلدان النامية ولاسيما دولة الإمارات العربية المتحدة محور الدراسة التي احتل الاستثمار الاجنبي المباشر مكانة بارزة فيها كونه أحد منافذ إنجاح العملية التنموية في أَجلها الطويل.

مشكلة البحث: تؤثر الشركات متعددة الجنسية بشكل مباشر على نمط الاستثمار العالمي، من خلال ترسيخ مفهوم العولمة التجارية والمالية، وهذا ولد جدلا واسعا حول مدى فائدة الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للبلدان النامية ومنها الامارات العربية المتحدة.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أَن الشركات متعددة الجنسية لها أَهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأَجنبية المباشرة إلى البلدان النامية ومنها (الإمارات العربية المتحدة)، نظراً لتشعب نشاطها وكبر حجمها وانتشارها الجغرافي والسوقي.

هدف البحث: إن هدف البحث هو إيضاح دور الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي في الإمارات العربية المتحدة، باستخدام الجوانب التحليلية والقياسية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أَن الشركات متعددة الجنسية هي المعُبر الرئيسي عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن التوسع في أنشطة الشركات متعددة الجنسية في الإمارات كان له أَثر إيجابي في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود البحث:

- حدود البحث المكانية، الإمارات العربية المتحدة.
- حدود البحث الزمانية (٢٠٠٣-٢٠١٦)

منهجية البحث: تحقيقاً لفرضية البحث ووصولاً لهدفه، تم استخدام الأَسلوب القياسي والتحليلي.

هيكلية البحث: اشتملت الدراسة على التالي:

أولاً: الإطار النظري للشركات متعددة الجنسيات.

ثانياً: واقع الاقتصاد الإماراتي والشركات متعددة الجنسيات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

ثالثاً: قياس أثر الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

أولاً: الإطار النظري للشركات متعددة الجنسيات:

١. **ماهية الشركات متعددة الجنسيات:** هناك عدة تعاريف للشركات متعددة الجنسية تقترب من بعضها من حيث المعنى فمنها ما يؤكد على أن الشركات متعددة الجنسية هي شركات ذات صبغة صناعية تبيع وتنتج في أكثر من بلد، حيث عَبرت عنها الامم المتحدة بمفهومين الاول واسع والثاني ضيق يعرفها الواسع بأنها عدة أذرع تابعة لشركة أجنبية أو أكثر تقوم بالاستثمار في أصول إنتاجية أو

مبيعات أو إنتاج أو تشغيل الفروع أما المفهوم الضيق فيتجه الى التخصص من حيث شكل النشاط أو المساهمات الأجنبية (عميرة، ٢٠١١ :٤).

ويطلق عليها أيضاً بالشركات العالمية، أي أن نشاطها ليس محصور ببلد واحد بل يشمل عدة دول تمارس نشاطها الاستثماري على المستوى الدولي وليس داخل حدود بلدها الاصلي، أما تسميتها متعددة الجنسية فهو لممارسة أعمالها الانتاجية والاستثمارية في أكثر من بلد دون التقييد بجنسية معينة (الجبوري ،٢٠١٥: ٢٢٧).

وتتمتع الشركات المتعددة الجنسية بإنتاجها السلعي والخدمي وتوفر احتياجات الافراد من سلع وخدمات وعلى الرغم من ذلك فأنها شركات ذات صبغة احتكارية تهدف الى تحقيق الربح.(الجبوري، عبدالحليم، ٢٠١٢: ٤)

وقد عرفت بأنها مجموعة من الشركات الوليدة التي تزاول كل منها نشاطاً إنتاجيا في دول مختلفة تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار استراتيجية عالمية موحدة (عبدالعزيز وآخرون، ٢٠١٠: ١١٨).

ويطلق عليها أيضاً بالشركات الدولية وهي شركات الأعمال الدولية ذات مراكز إنتاجية ولها أكثر من فرع وجنسية وفروعها الخارجية يجب أن تكون مملوكة أو على الاقل نسبة كبيرة منها للشركة الأم والتي يكون موطنها الرئيسي الارض التي انبثقت منها تلك الشركة حيث تقوم بإدارة جميع هذه الفروع في إطار استراتيجية عالمية موحدة (الحريري ،١٩٩٤: ١٢٦).

وحسب رأي الاقتصادي شارلز كندلبرجر أن تلك الشركات لا توجد لها دوله تدين لها بالولاء أكثر من الأخرى، إذ إن موطنها الاصلي حيث تتحقق الارباح والاهداف الاستراتيجية الاقتصادية التي تبتغيها وتجعلها أكثر نمواً ازدهاراً في دنيا الاعمال (عبدالحميد، ٢٠٠٦: ١٥٨).

٢. **نشأت الشركات متعددة الجنسيات وتطورها** :- تتضارب الآراء حول ظهور الشركات متعددة الجنسية، فيرى البعض أن الاصول التاريخية تعود الى عصور التجار في بلاد ما بين النهرين التي كان يقطنها الفينيقيين والاغريقيين آنذاك ، حيث تجارة الجلود والصوف والجواهر ، انبثقت من العلاقات التجارية المتبادلة فكرة الشركات متعددة الجنسية بشكلها الحالي كما يرى أنصار هذا الرأي ، فقد اقتصرت تلك العلاقات على التبادل التجاري فحسب ولم تكن تتضمن حركة تداول للأصول الأجنبية ، وهذا لا يتناسب مع الواقع ، لأن الشركات متعددة الجنسية ظاهرة تتجه اينما توجهت حركة رؤوس الأموال ثم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج نطاق حدود البلد (زوينة، ٢٠١٢: ٢٦).

إن أول ظهور للشركات متعددة الجنسية في الولايات المتحدة الامريكية ، إذ تعتبر شركة (SINGER) الأمريكية لماكنات الحياكة أول شركة متعددة الجنسية ، وأنشأت أول مصنع لها وراء البحار في مدينة (GLOSGOW) البريطانية عام ١٨٦٠ لتصنيع وتسويق منتجاتها على نطاق واسع ، ثم تليها الشركات البترولية (STANDAR OIL) و (PETROLEU)، فالصناعة آنذاك سيطر عليها ما يعادل ٣٠٠ شركة احتكارية من خلال التمركز الصناعي المكثف في أمريكا الذي جمع أكثر من ٥٠٠٠ شركة حول تلك الاحتكارات، وكذلك ظهرت بعض الشركات الأوروبية كشركة (باير الألمانية ١٨٦٣) وشركة (نستلة السويدية عام ١٨٦٧).(الفخري، ٢٠١٠: ٥)

وكان أول استخدام لتعبير الشركات متعددة القومية في عام ١٩٦٣ من قبل مجلة (BUSINESS WEEK) الأمريكية في مقال بعنوان (الشركات متعددة القوميات)، بعد ذلك شهد الوضع الاقتصادي العالمي ركوداً بسبب حروب في بداية العقد الثاني من القرن العشرين، الأمر الذي جعل البلدان المتقدمة لا تسمح لشركاتها بالعمل خارج حدودها وبدأت بوضع القيود عليها، فقامت المانيا بالاشتراط على شركاتها أن تكون المانية (١٠٠%) وشهدت أمريكا نفس الاجراء (الجبوري، ٢٠١٥: ٢٢٨).

أما في النصف الثاني من القرن العشرين فقد شوهد زيادة في نمو الاستثمارات الدولية المباشرة وحركة رؤوس الأموال ، وانخفاض حجم القيود المفروضة على الشركات ، فبرز آنذاك ما يسمى بالاقتصاد الحر الذي فتح آفاقاً للشركات الأمريكية على السوق الأوروبية بعدما ما حققته الولايات المتحدة من امتيازات بعد الحرب العالمية الثانية بما يقابله دمار وهلاك للصناعة الأوروبية ، وفي عام ١٩٩٢ بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في أوروبا بحوالي ٢١,٥٥٤ مليون دولار ، بينما بلغ حجم الاستثمارات الأوروبية في أمريكا في نفس العام بنحو ٨,٥١٠ مليون دولار(جعدي وآخرون ،٢٠١٤: ١٥) .

٣. **اهداف الشركات متعددة الجنسيات تجاه البلدان المُضيفة:** تعتمد أهداف الشركات متعددة الجنسيات على جملة من الاستراتيجيات التي تتبناها في التنبؤات المستقبلية منها:

أ. **تعظيم المبيعات من أجل البقاء والاستمرارية:** أن أهم أهداف الشركات متعددة الجنسيات هو الاستمرارية في النمو من خلال الدعم المستمر لمبيعاتها من أجل البقاء والظهور على المستوى الدولي في ضل المنافسة الكبيرة لتكون أكثر دراية بالمتطلبات التصديرية للسوق الداخلي، فضلاً عن قيامها بعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود في مختلف الأنشطة، إضافةً إلى فتح فروعاً خارجية جديدة لإنتاج السلع في البلدان النامية بدلاً من التصدير اليها لتتخطى الحواجز والقيود المفروضة على منتجاتها من قبل تلك البلدان.

ب. **انخفاض التكاليف وزيادة الأرباح التنافسية:** أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى دائماً إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، والا ستواجه عقبات كبيرة متمثلة بعدم الحصول على قروض مصرفية وعدم العثور على مساهمين في العملية الانتاجية، فتتجه إلى تخفيض تكاليف منتجاتها وخاصة في البلدان النامية بعد المُباشرة بأنشاء فروعاً صناعية تكون قريبة من أسواق البلدان المُضيفة، تجنباً للزيادة في تكاليف نقل السلع المُصدرة ولتخطي الحواجز المفروضة على السلع من قبل البلدان المُستقبلة، فضلاً عن حصولها على اليد العاملة الرخيصة.

ج. **حماية السوق الأساسية:** تهدف الشركات متعددة الجنسيات إلى تحصين البيئة المحيطة بها من خلال قيامها بحماية سوقها الداخلي من غزو السلع المناظرة لسلعها والمتدفقة على الاسواق، خصوصاً بعد نشوء الشركات المتعددة الجنسيات التي خرجت من رحم البلدان النامية مثل الشركات الصينية والكورية والهندية والماليزية، وهذه الشركات لها القدرة على منافسة نظيراتها من شركات البلدان المتقدمة ، لتفسح لنفسها حيزاً في السوق، من خلال قيامها بشراء أصول بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية، مثل قيام شركة (هاير) الصينية المتخصصة في صناعة الحواسيب بشراء قسم الكمبيوتر العائد لشركة (IBM)، فالنمو المستمر لأنشطة الشركات يجعلها أكثر دراية ومعرفة بالمنافسين على المستوى المحلي والدولي (الفخري ،٢٠١٠ :١١).

د. **طبيعة النشاط الاقتصادي:** من الطبيعي أن أهم أهداف البلدان المتقدمة هو مزاولة أعمال شركاتها عبر الحدود وأهم الأسباب التي تدفعها إلى مثل هذا التوجه، هو انتاجها في بعض الاحيان لسلع تفوق الطاقة الاستيعابية للسوق الداخلي للبلد المتقدم، أو قد تكون تلك السلع سريعة التلف مما يضطرها إلى البحث عن أسواق جديدة تقوم باحتواء الفائض من تلك السلع.

هـ. **تقليل الاعتماد على السوق الواحدة**: أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى دائماً إلى تخطي الازمات الاقتصادية بسلام، والتي غالباً ما يكون لها انعكاسات سلبية على السوق الواحدة، مما يضطرها إلى فتح آفاقاً جديدة بالمباشرة بأنشاء فروعاً تتوزع على البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة.

و. **السياسات الاقتصادية للدولة الأُم:** تهتم البلدان المتقدمة بتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار عبر حدودها الاقليمية، لان تلك الاستثمارات تعود بفوائد كبيرة على اقتصاداتها الوطنية، فضلاً عن فسح المجال أمام تدفق منتجاتها خارج الحدود وزيادة حجم تجارتها الخارجية، واستحواذها على المواد الاولية بأقل الاسعار، وهذا بدوره يؤدي إلى انتعاش الوضع الاقتصادي، ويعزز مكانتها في التجارة الدولية (العيد ،٢٠١١: ٤٠-٤١).

٤. **خصائص الشركات متعددة الجنسيات:** تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من ركائز النظام العالمي الجديد، وأصبحت رائدة في تنفيذ مشاريع التنمية في أغلب دول العالم، لما تتميز به من قوة احتكارية ووفورات مالية وفنية ومواهب أداريه رصينة، حيث تمتلك الشركات متعددة الجنسيات العديد من السمات ومن اهمها:

أ. **الحجم الكبير:** الشركات متعددة الجنسيات تمتاز بحجمها الكبير من خلال مساحة سوقها التي تغطيه مقارنة بالمؤسسات والمشاريع الاقتصادية الاخرى، أذ بقيت السيولة المالية المتاحة لدى أكبر (٥٠٠٠) شركة في العالم مرتفعة في العام (٢٠١٣) وبلغت أكثر من (١١%) من مجموع أصولها، بينما قدرت السيولة المالية المتاحة لدى الشركات متعددة الجنسية للبلدان المتقدمة بحوالي (٣٥٠٠) مليار دولار في حين بلغت (1000) (مليار دولار) لدى الشركات متعددة الجنسية في البلدان النامية الانتقالية، وظلت مستقرة خلال خمس سنوات عند (١٢%).(الجبوري، ٢٠١٥: ٢٣١)

ب. **الانتشار الجغرافي:** تتميز الشركات متعددة الجنسيات بانتشارها الاستثماري واسع النطاق، وامتدادها الجغرافي خارج البلد الأم، لما لها من أمكانيات هائلة في التسويق ولديها فروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم، أذ أنها تساهم في صياغة ورسم الاستراتيجيات على الصعيد العالمي، ومن ثم تحدد الكميات والنوعيات التي تنتج عالمياً، بالإضافة الى كونها كيانات عملاقة ذات أنشطة مختلفة تسودها عمليات التكامل الافقي والرأسي، ويكون مركزها الثلاثي المهيمن على الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي واليابان) إذ تشير التقديرات الحديثة الى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات المملوكة للدول يناهز (٥٥٠) في البلدان المتقدمة والنامية ولها أكثر من (١٥٠٠٠) الف شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أرجاء العالم وهو ما يعادل ٧٧% من أجمالي الشركات متعددة الجنسية حول العالم (الفخري ،٢٠١٠ : ١٣).

ج. **التفوق التكنولوجي:** إن التقدم التقني واحتكار المعرفة من مميزات عمل الشركات متعددة الجنسية، ويقاس هذا التطور العلمي بالإنفاق على البحث العلمي، ان سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التجارة التكنلوجية الدولية يلعب دورا كبيراً في عملية تصدير ونقل التكنولوجيا الى بلدان العالم

مباشرةً، إذ أن عملية نقل التكنولوجيا بين البلدان تكون بعدة قنوات منها (المشاريع المشتركة، التراخيص، الاستثمار الأجنبي المباشر، استيراد معدات السلع الرأسمالية).(عيسى، ٢٠١٠: ٨)

د. **أقامه التحالفات الاستراتيجية:** تحاول الشركات متعددة الجنسية الحفاظ على علاقاتها التكاملية في ما بينها من أجل تحقيق مصالح اقتصادية مشتركة، واكتساب قدرات تنافسية وتسويقية أعلى من مثيلاتها من الشركات الأخرى غير الأعضاء، وهذه التحالفات هي نتيجة للمنافسة العالمية والخصخصة والأسواق المفتوحة والأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي وثورة الاتصالات والمعلومات، أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج (Merger)، وهذا يظهر بشكل واضح في مجال البحث والتطوير لما يحتاجه من تمويل ضخم (عبدالعزيز وآخرون، ٢٠١٠: ١٢٤)

ثانياً: واقع الاقتصاد الإماراتي والشركات متعددة الجنسيات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

١. **واقع الاقتصاد الإمارات**: يبلغ عدد سكان الإمارات العربية المتحدة ما يقارب (١٠,١) مليون نسمة فيما تبلغ مساحتها الجغرافية (٣٨،٦٠٠) كم^{٢} بالإضافة إلى طول مساحة ساحلها ما يقارب (١،٣١٨) كم^{٢}، وتمتلك مصادر الطبيعية مكونة من (البترول والغاز الطبيعي) (مؤسسة ضمان الاستثمار، ٢٠١٥: ١٠٦).

تشير البيانات الرسمية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام ٢٠١٧ بأن الإمارات العربية المتحدة تتمتع بناتج محلي إجمالي يقدر بنحو (٤٠٧,٢) مليار دولار بمعدل نمو حقيقي يقارب (١,٥%)، ومعدل دخل فرد عالي جداً بحوالي (٣٩٠٤٢,٢) دولار، ومعدل تضخم بنحو (٢,٨%)، ويقدر إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة (٣٥,١%) من الناتج الحلي الإجمالي، وتقدر صادراتها من (السلع والخدمات) بحوالي (٣٦٢,٢) مليار دولار، كذلك تقدر استيرادها من (السلع والخدمات) بنحو (٣٢٠,٤) مليار دولار، ليكون حساب الميزان الجاري لها بمقدار (١٤,٤) مليار دولار بنسبة (٣,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي.

المنطقة العربية لم تكن بعيدة عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ فتأثيرها كان واضحاً وبصورة مباشرة خصوصاً في التراجع المتزايد للنمو الاقتصادي، وخاصة إمارة دبي التي تأثرت بشكل كبير جداً منذ حدوث الأزمة والتي تمتلك قطاعات قائدة للعملية التنموية متمثلة بالقطاع العقاري والمشاريع الخاصة به لتشييد والبناء إذ كانت للأزمة المالية السبب الرئيسي في ركود تلك القطاعات (باجوري، ٢٠١٠: ٢٩).

٢. **الشركات متعددة الجنسيات في الإمارات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)**: تتميز الإمارات العربية المتحدة بالموقع الاستراتيجي وإستقرار السياسي والاقتصادي إذ ان توجيه سياساتها العامة في مختلف الجوانب ولاسيما الاقتصادية ساهمت الحكومة بتوفير مناخ جاذب للاستثمارات من خلال تشريع قوانين واتخاذ إجراءات وتقديم خدمات مصرفية واتصالات متقدمة، فبلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الإمارات خلال مدة الدراسة (٤١١٢) شركة وكانت منها (١٤٦) شركة عاملة في العام ٢٠٠٣ وهو أدنى عدد لها خلال مدة الدراسة ارتفع هذا العدد للشركات العاملة في الإمارات نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا وبلغ أعلى عدد له (٤٧٤) في العام ٢٠٠٨، ثم أنخفض بعد ذلك نتيجة تأثر الإمارات العربية المتحدة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. أتضح تأثير الأزمة المالية وأصبح محسوساً في بداية العام ٢٠٠٩، وبلغ عدد الشركات العاملة في الإمارات

(٢٠٥) شركة في العام ٢٠١٦، وسجل معدل النمو المركب للشركات متعددة العاملة في الإمارات خلال مدة الدراسة (٢,٤%)، والجدول الاتي يوضح تطور الشركات متعددة العاملة في الإمارات.

الجدول (١)

الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الإمارات العربية المتحدة	معدل النمو المركب (%)
2003	146	2.4
2004	149	
2005	213	
2006	285	
2007	302	
2008	474	
2009	387	
2010	312	
2011	363	
2012	334	
2013	335	
2014	302	
2015	305	
2016	205	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد الى:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠١٦: ١٠٧.

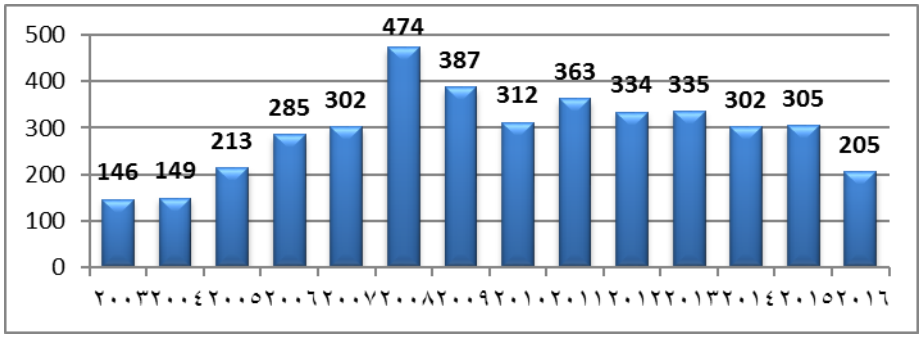

الشكل (١) الشركات المتعددة الجنسيات في الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى الجدول السابق.

ثالثاً: قياس أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦):

في مجال التحليل القياسي للعلاقة بين الشركات متعددة الجنسية والمشاريع الاستثمارية في الإمارات العربية المتحدة أظهرت النتائج بعد أن قدرت أربعة نماذج انحدار لمتغيرات الدراسة التالية:

١. المتغير التابع (Y): يمثل متغيرات جذب الاستثمار وتشمل:

أ. عدد المشروعات الاستثمارية (Y1): وتمثل بعـــدد المشروعات الاستثمارية التي توفـــرها المشروعات الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسية في الامارات العربية المتحدة.

ب. تكاليف المشاريع الاستثمارية (Y2): وتمثل بتكاليف المشروعات الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسية في الامارات العربية المتحدة.

ج. الوظائف التي توفرها المشاريع الاستثمارية للشركات (Y3): وتمثل بفرص العمل التي توفرها المشاريع الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسية في الامارات العربية المتحدة.

د. إجمالي الصادرات (Y4): ويمثل اجمالي السلع والخدمات المنتجة في الامارات العربية المتحدة والمصدرة للخارج.

هـ. الاستثمار الاجنبي الوارد الى الامارات العربية المتحدة (Y5).

٢. المتغير المستقل (X): ويمثل عدد الشركات متعددة الجنسية العاملة في الامارات العربية المتحدة.

الجدول (٢) متغيرات البحث للنموذج القياسي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	الشركات متعددة الجنسية	عدد المشروعات الاستثمارية	تكلفة المشروعات الاستثمارية (مليون دولار)	عدد فرص العمل	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	تدفقات الاستثمار (مليون دولار)
	X	Y_1	Y_2	Y_3	Y_4	Y_5
2003	146	150	8790	19658	67135	4256
2004	149	158	3984	14669	90997	٣1000
2005	213	229	9727	21074	117287.1	9.9٨٩10
2006	285	307	16101	39973	145587.5	12806
2007	302	308	10241	30526	178630.4	14186.5
2008	474	520	22227	64329	239212.5	13723.6
2009	387	413	11233	36445	192000	4002.7
2010	312	332	10836	28024	214000	5500.3
2011	363	391	9231	21654	302000	7678.7
2012	334	345	10216	26137	349000	8828.4
2013	335	341	7382	18848	379000	9491
2014	302	318	12955	17296	375000	1082304
2015	305	316	8944	23398	271000	1097508
2016	205	299	9329	29574	265900	8986

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في البلدان العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت،٢٠١٦ :١٠٧.

تم اختيار المعادلة الأفضل من بين أربع معادلات تم تقديرها وإخضاعها للاختبارات الاقتصادية والتي تكون في مدى تطابق إشارة المعلمة مع النظرية الاقتصادية أو المنطق وكذلك الاختبارات الإحصائية والمتمثلة باختبار (t ،f) وأما الاختبارات القياسية تتمثل في معرفة الارتباط الذاتي بحسب قيمة دربن واتسن ومن جدول نجد إن: $d_L = 1.045$ و $d_u = 1.350$ وكذلك اختبار بارك لمشكلة عدم تجانس التباين وكانت النتائج كالتالي:

١. عدد المشاريع: من حيث العلاقة فإن الإشارة موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الشركات متعددة الجنسيات وعدد المشروعات الاستثمارية في الإمارات، أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة

(F) معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل وكذلك قيمة (t) معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05)، مما يعني أنَ الشركات المتعددة الجنسية تؤثر بشكل معنوي في عدد المشروعات الاستثمارية.

تم اختيار النموذج اللوغاريتمي التام باعتباره الأكثر تفسيراً وذلك بحسب اختبار (R^2) إذ إن الشركات متعددة الجنسيات تفسر (94%)من التغييرات في عدد المشروعات الاستثمارية و (٦%) على عوامل أُخرى، وأما اختبار دربن واتسن فإنَّ قيمته كانت (1.376)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار بارك أَي إنَّ النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

وأما في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج فقد بلغت معلمة الانحدار (1.022) وهذا يدل على أنَّ زيادة الشركات متعددة الجنسيات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأُخرى على حالها سوف يؤدي زيادة عدد الوظائف وهذا يعني زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.

٢. تكلفة المشاريع: من حيث العلاقة فإن الإشارة موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الشركات متعددة الجنسيات وتكلفة المشروعات الاستثمارية في الإمارات، أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٠١٢) وهي أقل من (0.05) بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل وكذلك قيمة (t) معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٠١٢) وهي أقل من (0.05)، مما يعني أنَ الشركات المتعددة الجنسية تؤثر بشكل معنوي في تكلفة المشروعات الاستثمارية.

تم اختيار النموذج اللوغاريتمي للطرف الأيسر باعتباره الأكثر تفسيراً وذلك بحسب اختبار (R^2) إذ إن الشركات متعددة الجنسيات تفسر حوالي (43%)من التغييرات في تكلفة المشروعات الاستثمارية و(٥٧ %) على عوامل أُخرى وأما اختبار دربن واتسن، فإنَّ قيمته كانت (2.442)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار بارك أَي إنَّ النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

وأما في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج فقد بلغت معلمة الانحدار (٠,٠٠٣) وهذا يدل على أنَّ زيادة الشركات متعددة الجنسيات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأُخرى على حالها سوف يؤدي زيادة تكلفة المشروعات الاستثمارية بمقدار (٠,٠٠٣) وهذا يعني زيادة الاستثمار الأَجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.

٣. عدد فرص العمل: من حيث العلاقة فإن الإشارة موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الشركات متعددة الجنسيات وعدد فرص العمل في الإمارات، أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٠١٣) وهي أقل من (0.05) بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل وكذلك قيمة (t) معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٠١٣) وهي أقل من (0.05)، مما يعني أنَ الشركات المتعددة الجنسية تؤثر بشكل معنوي في وعدد فرص العمل.

تم اختيار النموذج اللوغاريتمي للطرف الأيسر باعتباره الأكثر تفسيراً وذلك بحسب اختبار (R^2) إذ إن الشركات متعددة الجنسيات تفسر (42%) من التغييرات في عدد وعدد فرص العمل و (58%) على عوامل أُخرى، وأما اختبار دربن واتسن، فإنَّ قيمته كانت (1.144)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار بارك أَي إنَّ النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

وأما في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج فقد بلغت معلمة الانحدار (٠,٠٠٣) وهذا يدل على أنَّ زيادة الشركات متعددة الجنسيات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأُخرى على حالها سوف يؤدي زيادة وعدد فرص العمل في المشروعات الاستثمارية بمقدار (٠,٠٠٣) وهذا يعني زيادة الاستثمار الأَجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.

٤. إجمالي الصادرات: من حيث العلاقة فإن الإشارة موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الشركات متعددة الجنسيات وإجمالي الصادرات في الإمارات، أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05) بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل وكذلك قيمة (t) معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٠٠٠) وهي أقل من (0.05)، مما يعني أنَ الشركات المتعددة الجنسية تؤثر بشكل معنوي في إجمالي الصادرات.

تم اختيار النموذج اللوغاريتمي التام باعتباره الأكثر تفسيراً وذلك بحسب اختبار (R^2) إذ إن الشركات متعددة الجنسيات تفسر (90%) من التغييرات في إجمالي الصادرات و (10%) على عوامل أُخرى، وأما اختبار دربن واتسن، فإنَّ قيمته كانت (1.586)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار بارك أَي إنَّ النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

وأما في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج فقد بلغت معلمة الانحدار (0.876) وهذا يدل على أنَّ زيادة الشركات متعددة الجنسيات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأُخرى على حالها سوف يؤدي إلى زيادة إجمالي الصادرات بمقدار (0.876) مليون دولار وهذا يعني زيادة الاستثمار الأَجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة.

٥. الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة: من حيث العلاقة فإن الإشارة موجبة مما يعني وجود علاقة طردية بين الشركات متعددة الجنسيات وعدد فرص العمل في الإمارات، أظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) غير معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٥٣٢) وهي أكبر من (0.05) لذا لا يمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل وكذلك قيمة (t) معنوية إذ كانت قيمة (sig)، (٠,٠٥٣٢) وهي أكبر من (0.05).

تم اختيار النموذج اللوغاريتمي للطرف الأيسر وذلك بحسب اختبار (R^2) إذ إن الشركات متعددة الجنسيات تفسر (3 %)من التغييرات في الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات و (97%) على عوامل أُخرى، وأما اختبار دربن واتسن، فإنَّ قيمته كانت (1.052)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار بارك أَي إنَّ النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين، انظر جدول (٣).

الجدول (٣) أثر الشركات متعددة الجنسية في جذب الاستثمار الأجنبي في الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

المتغير	النموذج	المعادلة المقدرة	t Sig		F Sig	R^2	اختبار D.W	اختبار PARK
			A	B				
Y1	اللوغاريتمي التام	$Y_1 = -16.179 + 1.022X$	0.490	0.000	0.000	0.940	1.376	ناجح
Y2	اللوغاريتمي للطرف الايسر	$LnY = 8.407 + 0.003X$	0.000	0.012	0.012	0.425	2.442	ناجح
Y3	اللوغاريتمي للطرف الايسر	$LnY = 9.360 + 0.003X$	0.000	0.013	0.013	0.415	1.144	ناجح
Y4	اللوغاريتمي التام	$Ln\ Y = 6.959 + 0.876lnX$	0.000	0.000	0.000	0.902	1.586	ناجح
Y5	الخطي	$Y_5 = 7537.951 + 6.476\ X$	0.031	0.532	0.532	0.033	1.052	ناجح

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS).

الاستنتاجات:

١. ساهمت حكومة الإمارات بتوفير مناخ جاذب للاستثمارات من خلال تشريع قوانين واتخاذ إجراءات وتقديم خدمات مصرفية واتصالات متقدمة.

٢. ارتفع عدد الشركات متعددة الجنسيات في الإمارات من (١٤٦) في العام ٢٠٠٣ إلى (٢٠٥) شركة في العام ٢٠١٦، في حين بلغت تدفقات الاستثمارات في العام ٢٠٠٣ (4256) مليون دولار ارتفعت الى (٨٩٨٦) مليون دولار في العام ,٢٠١٦

٣. وفي مجال التحليل القياسي:

أ. أنَّ زيادة الشركات متعددة الجنسيات بوحدة واحدة مع يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الاستثمارية بمقدار (1.022) وهذا يعني زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات.

ب. أنَّ زيادة الشركات متعددة الجنسيات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروعات الاستثمارية بمقدار (٠,٠٠٣) مليون دولار وهذا يعني زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج. أنَّ زيادة الشركات متعددة الجنسية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة عدد الوظائف في المشروعات الاستثمارية بمقدار (٠,٠٠٣) وهذا يعني زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

د. أنَّ زيادة الشركات متعددة الجنسية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة إجمالي الصادرات بمقدار (0.876) مليون دولار وهذا يعني زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

هـ. أن زيادة الشركات متعددة الجنسية تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي الوارد الى الإمارات الا انها غير معنوية إذ كانت قيمة (sig) أكبر من (0.05).

المقترحات:

١. ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في تطوير وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسية في الامارات العربية المتحدة.

٢. العمل على أعداد برامج لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار في القطاعات الأُخرى غير القطاع النفطي وتبسيط الإجراءات الإدارية التي تساهم في دخول الشركات الاستثمارية إلى الامارات العربية المتحدة.

٣. ضرورة التواصل المستمر مع المنظمات الدولية التي تهتم بعمل الشركات متعددة الجنسية كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة وذلك لتبادل المعلومات والخبرات.

٤. العمل على تحقيق التوزان في عملية التعامل مع الشركات متعددة الجنسية بحيث لا تتجاوز منافعها الإمكانيات المتاحة للبلدان المُضيفة.
٥. ضرورة تقليل توظيف الأيدي العاملة الأجنبية من اجل توظيف اليد العاملة المحلية، وكذلك لتقليل تحويلات الأَموال إلى الخارج.

المصادر:

١. باجوري، خالد عبدالوهاب البنداري، ٢٠١٠، مؤتمر تأثير الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، عمان، الاردن.
٢. الجبوري، عبدالرزاق حمد حسين، ٢٠١٥، الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر الامارات حالة دراسية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١١)، العدد (٣٣).
٣. جعدي وآخرون، ٢٠١٤، أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٢)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (١)، الجزائر.
٤. الحريري، محمد خالد، ١٩٩٤، قضايا اقتصادية عاصرة، مطبعة الداودي، دمشق.
٥. ريال زوينة، ٢٠١٢، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية دراسة حالة الجزائر للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
٦. عبدالحميد، عبدالمطلب ،٢٠٠٩، العولمة الاقتصادية منظماتها –شركاتها –تداعياتها، الدار الجامعية، مصر.
٧. عبدالعزيز، أحمد، ٢٠١٠، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (٢٥).
٨. عميرة، محمد، ٢٠١١، الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، الامارات.
٩. العيد، بيوض محمد ،٢٠١١، تقييم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس – الجزائر – المغرب، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس بطيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
١٠. الفخري، سيف هشام ،٢٠١١، الشركات متعددة الجنسيات وابعاده السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
١١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٧، مناخ الاستثمار في الدول العربية.